

واسطة لبعضها في الحكم اضطراب وتوجهه ان الوجود
 باضافة الى الوجوب بل واسطة هو الوجود ايضا فلهذا
 من بعد تلك مثل الوجود والقياس المتعلق بالقياسات
 وبالواسطة الوجودية في العبد فانه القياس الحركي
 متعلق الى الوجوب لانه يتصل بالواسطة بالترتيب من
 القدرة والارادة وهو ذلك من الذات والصفات
 التي هي مستقلة اي مخلوقة له كما لا على سبيل الوجوب
 ان يكون المراد ترتيب العقول لكن لا كما قال الفيلسوف
 بل يقول العقول والارادة مستقلة الى الوجوب كما لا يخفى
 الوجوب لانه لا يخالف المتعلق به اختيارى ولا ينافى في
 كونه واجبا لغيره اذ هو موجودا مستقلا في الوجود
 الوجوب كما عرفت فيما مر من العقول والارادة على انه
 عدم العقول التي في الوجود المتعلق به متعلق الى الوجوب
 بواسطة الوجود المستقلة الى على سبيل الوجوب والوجود
 الوجود على اي وجه كما ليس قوله بخلاف على سبيل الوجوب
 قديرا اجترابا بل هو واقع في الوجود مستقلة الوجود على
 سبيل الوجوب بالذات عند البرهان غير متعلق بالارادة
 قديما لم يصفها له كذلك **وله** في مقام
 يجب ان يبين اقتضاه الى الوجوب مطلقا اما ان يجب
 بالاضافة الى الشخص فترتيب كل القياس حاد فاستدلاله
 القياس الخال الى نهايته اول يجب كذا كانت ايضا والاول
 اما بالترتيب من السلسل فيها كما قال الفيلسوف في الحواشي
 الوجودية وهذا بطريقه فتم العلم وانما يحصل القياس القياس

عق

عين الوجود وهذا ايضا لانه نهايت الامور اعتبارية
 صفة بل لها جبروت على ان يظن قدم العلم بطريقه على
 الوجود ايضا فلهذا لم يتوسطه الصل بطريقه وانما حمل الوجوب
 على المتعلق لان استناد كل القياس لولا على سبيل الوجوب
 الخوان قديما فيقدم قدم الحادث وقدم من بطريقه
 كذلك **وله** والط ان الحق هنا اشارة الى العقول
 كقوله في القول بعم الوجوب وان كانت الامر ليست
 كما في العقول الموجودة والارادة بالوجوب على وجه
 وجوه فان العلم الحركي انما يتوسطه القياس العبد الحركي واما
 تبيينه وحقيقة القياس نعتن صفة المتكلمين لغير العبد
 وايضا ما كان في كونه كنهه وايضا كونه المقدمه وجوه
 عامته ولا يخفى على الفاضل **وله** على الاول
 يجب فوجه واما مرجح على عدم الوجوب فيقدم
 امكان عدمه فيكون طرانا مستويا وبين على تقدير القياس
 ايضا فيكون تقديره القياس كالتقدير في الوجود
 فليس الوجوب مرجحا بل مرجح الى الوجود بل موجود ايضا
 لولم يجب له كونه الفكاك الوقوع عن القياس وهو
 مرجح بالضرورة ولم يذكره المتكلم لان العلم الاول هو العلم
 في المقدمه التي بينه وبين القوى وعند وجوده لا يحتاج
 الى اذنه **وله** ولا يلزم في القياس الرجحان مرجح الى
 بل هو لغيره الارادة بالقياس الوقوع عن سبيل القياس
 في الحقيقة فتنسب الارادة الى منسج الاختيار في القياس الارادة
 به اوله فتنسب الى القياس عبارة عن عطف العقول

King Saud University

جامعة الملك سعود

Copyright University